السيد الرئيس،

تؤمن دولة الكويت بأنّ العمل متعدد الأطراف هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات العالمية في ميدان نزع السلاح، وبأنّ قوة النظام الدولي لنزع السلاح تكمن في التزامنا الجماعي به، وترجمته إلى خطوات عملية تواكب التطورات التقنية والعلمية المتسارعة، وتحمي مصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد الرئيس،

تبقى أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، من أكثر أدوات القتل والتدمير فتكاً، إذ لا تفرّق بين مقاتل ومدني، وتمتد آثارها إلى ما بعد ميادين الصراع لتدمّر البيئة والإنسان معاً.

وفي هذا الإطار، تؤكد دولة الكويت التزامها التام باتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتثمّن الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذهما وتطوير آليات فعّالة للتحقق وبناء الثقة بين الدول الأطراف، لا سيّما في ظل التطورات الحديثة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي.

وترى دولة الكويت أنّ الحفاظ على وحدة وحيادية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعدم تسييس أعمالها يشكّل ركيزة أساسية لاستمرار مصداقيتها ودورها المحوري ضمن منظومة نزع السلاح الدولية. كما

تُرحّب دولة الكويت بما تحقق من تعاون مثمر بين الجمهورية العربية السورية والمنظمة، وبالخطوات الإيجابية التي اتخذتها دمشق في هذا الإطار، مؤكدة أهمية مواصلة هذا التعاون البنّاء بما يضمن التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية.

السيد الرئيس،

إنّ غياب الإرادة السياسية وضعف الثقة بين الدول يعرقلان التقدم نحو نزع السلاح الحقيقي، فيما تؤدي النزاعات وسباقات التسلح إلى تقويض النظام الدولي وتغذية الأزمات الإقليمية. ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الكويت أن تحقيق الأمن الجماعي يتطلب تفعيل العمل متعدد الأطراف وتعزيز التعاون الدولي في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبما يسهم في بناء عالم خالٍ من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ختاماً،

تدعو دولة الكويت المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده المشتركة لمنع وصول العناصر والتنظيمات الإرهابية إلى أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وإلى تعزيز القدرات الوطنية والدولية في هذا المجال الحيوي حماية للسلم والأمن الدوليين.

وشكراً، السيد الرئيس،